

مروجوها يسارعون إلى إطلاق المعلومات المغلوطة

«الشائعات»..ظاهرة سلبية تؤثر على الاستقرار المجتمعي

وجهود الحكومة في مكافحة « كورونا»



د. فواز العجمي

◆ **العجمي: مسؤولية إيقاف تداول ونشر الشائعات «جماعية»**



د. علي الزعبي

◆ **الزعبي: ترويج ونشر الشائعات يثير الرعب والخوف لدى الأفراد**



د. معصومة المبارك

◆ **المبارك: ضررها ينعكس على أفراد المجتمع وخطط الدولة لمواجهة الأزمات**

مروجي الشائعات من اتخاذها أقصى الإجراءات الرادعة بحقهم معتبرا الإساءة للوطن وإثارة الهلع لدى أفراد المجتمع “أكبر وأسوأ عقوبة قد تتخذ بحق أي شخص”، ولفت إلى أن “السبق الصحفي يجب ألا يكون هدفا لوسائل الإعلام على حساب توفير المعلومة السليمة والكاملة التي يستفيد منها المتلقي وأخذ المحافظة على استقرار أمن وأمان المجتمع بالدرجة الأولى حتى لا تتفقد تلك الوسائل مكانتها ومصداقيتها في وقت الأزمات”.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في وقت سابق إن (الداخلية) وبالتعاون مع وزارة الإعلام عدت إلى تحريك دعاوى قضائية بحق مروجي الشائعات المتعلقة بتداعيات (كورونا) والتي تسببت في إحداث حالة من الهلع بين المواطنين والمقيمين.

وأعلن وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري في تصريح سابق إنه منذ بداية الأزمة أحيل 23 حسابا مخصصا من قبل (الإعلام) على النجاة العامة ليذها الشائعات والأخبار الكاذبة مما تسبب في هلع وخوف بين المواطنين والمقيمين في البلاد.

وأكد الجبري أنذاك أهمية سرعة مواكبة وتغطية الإعلام الرسمي لقرارات مجلس الوزراء والأحداث المتسارعة في البلاد لتداعيات فيروس لدرء انتشار الشائعات والتصدي لكل من يحاول إثارة الهلع بين المواطنين والمقيمين. وقانونيا أعلن النائب العام المستشار ضراو العسوسي في وقت سابق أن النيابة العامة ستستخذ أقصى الإجراءات والقرارات وعدم التهاون ضد كل من يقوم بشهر الشائعات والأخبار الكاذبة في المواقع الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعي أو من خلال وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية أو المسموعة بشأن فيروس كورونا.

عن نشرها حتى وإن كانت صحيحة فالأزمة التي تمر بها البلاد تتطلب من الإعلامي المسؤولية والذكاء في الوقت ذاته»، بدوره قال أستاذ الإعلام في جامعة الكويت الدكتور فواز العجمي لـ (كوئنا): إن “الغرض من نشر الشائعات قد يكون رغبة لدى بعض الأشخاص في بث الدعر والخوف في المجتمع وقد يكون من منطلق حسن النية والسعي لرف أخبار سارة وفي هذه الحالة تتسبب في ضرر أكثر بعد أن يتبين عدم صحتها».

وأضاف العجمي أن الشائعات مضرّة جدا للمجتمع وأفرادها لاسيما في ضوء الظرف الاستثنائي الذي تعيشه الدولة فقد تنعكس سلبا على نفوس الأسرة لجهة الاطمئنان على أفرادها سواء الموجودين في الداخل أو الخارج.

وأوضح أن مسؤولية إيقاف تداول ونشر الشائعات “جماعية” تبدأ من الحكومة التي يتعين عليها الالتزام بالسرعة في توفير المعلومات والبيانات الرسمية في الوقت المناسب لود أي شائعة منذ ظهورها. وذكر أن مروجي الشائعات يحاولون إشباع حاجات الأفراد للمعلومات والاستفادة من هذه الناحية قدر الإمكان لاسيما حين تتأخر المعلومات من المصادر الرسمية.

ودعا المواطنين والمقيمين حال تلقيهم معلومة أيا كانت إلى إيقافها والتثبت من صحتها وتقييم ما إذا كانت تستحق النشر من عدمه. واستطرد قائلا “لسنا بمصادر رسمية أو قنواتخبارية حتى ننشر كل ما يصل إلينا وليس كل ما يعرف ينشر لذلك يجب أن تكون حذرين من هذه الناحية».

وأشار إلى جهود الحكومة لمحاربة الشائعات ومنها ما ذكره وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري خلال لقائه مجموعة من مديري المواقع والصحف الإخبارية الإلكترونية المحلية إضافة إلى تحذير الجهات الحكومية المعنية



الشائعات وباء مجتمعي خطير

مؤكد أنه “متى ما تم خلق ضمير واع لدى الأفراد فلن تكون هناك أي حاجة للقانون».

ودعا وسائل الإعلام المحلية إلى تجنب التركيز على السبق الصحفي في ظل الوضع الذي تمر به البلاد إذ “قد ينتج عنه في كثير من الأحيان معلومات وأرقام مغلوطة تسبب الذعر لدى العامة».

وتابع أن “المبدأ الأساسي الذي يجب أن تنطلق منه وسائل الإعلام في التعامل مع هذه الأزمة أن تكون ذكية ودقيقة جدا في تداول المعلومات” مشيرا إلى ضرورة “استيعاب مدى انعكاس المعلومة على المجتمع في بعض الأحيان حتى وإن كانت صحيحة».

وأضاف الزعبي “متى ما رأى الإعلامي أن المعلومة التي وصلت إليه صحيحة تماما لكن نشرها قد يخلق حالة من الرعب بين الأفراد أو من شأنه التقليل من فقتهم في الأجهزة الحكومية العاملة بمكافحة الفيروس هنا يجب عليه اتخاذ قرار التوقف

على كل شخص الحذر في نقل أو تداول المعلومة واستقائها فقط من مصادر هدا الرسمية سواء كان الناطق الرسمي للحكومة أو المتحدثين الرسميين للوزارات ومتابعة الإعلام الرسمي للدولة ممثلا في وزارة الإعلام وقطاعاته إضافة إلى (كوئنا).

وأكد أن مسؤولية إيقاف تداول ونشر الشائعات لا تقع على عاتق جهة أو طرف دون آخر فهي ليست مسؤولية الحكومة وحدها أو وسائل الإعلام فقط أو أنها تقتصر على المواطن والمقيم في “جميعنا الآن في مركب واحد والمسؤولية تشمل الكل».

ودعا الجميع إلى الابتعاد عن نشر أو تداول أية معلومة من الممكن أن تضر السلم الاجتماعي أو تؤثر على نفسية الأفراد واعتماد الأخبار الموثوقة الواردة من المصادر الرسمية.

واعتبر الزعبي أن “تحفيز المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد أفضل من تغليظ العقوبات تجاه أعمال ترويج ونشر الشائعات”

وحث الإعلام الرسمي للدولة ممثلا بوزارة الإعلام ومختلف قطاعاتها وو كالة (كوئنا) على الوقوف بالمرصاد لأي معلومة فيها تشويش ومعالجتها بنشر المعلومة الصحيحة مباشرة دون أي تأخير قبل أن تتمكن الشائعة من الفرد وقناعاته.

من جانبه قال أستاذ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت الدكتور علي الزعبي في تصريح مماثل إن ترويج ونشر الشائعات يعتبر “عملا ضارا” الغرض منه إثارة الرعب والخوف لدى الأفراد.

وأضاف الزعبي “نحن الآن تحت ضغط نفسي كبير جدا نتيجة انتشار وباء جديد لم يتم التوصل إلى علاج حتى الآن” مشددا على أن الوضع الحالي والقلق الذي يعيشه الفرد والأسرة والمجتمع لا يقبل ترويج المغلوطة بأي صورة من الصور “فهي تزيد الأمور سوءا”. وأوضح أن الواجب الوطني يحتم

وقالت أستاذة العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتورة معصومة المبارك لـ (كوئنا): إن ضرر الشائعات لا يقتصر على الأوضاع الاستثنائية إذ تنعكس خطورة تشبيها على أفراد المجتمع وخطط الدولة لمواجهة الأزمات.

وأضافت المبارك أن نقص المعلومة أو غيابها يؤدي إلى تفشي الشائعات في المجتمع والخلط بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة لافتة إلى أن حرص السلطات المعنية على الالتزام بالشفافية وتواتر المعلومات يعزز من ثقة المتلقي بأي معلومة صادرة عنها.

وشددت على وجوب تصدي المؤسسات المعنية للشائعات من ناحية موضوعها وتوفير المعلومات الكاملة والصحيحة للرد عليها وليس فقط بالكلام المرسل مبيئة أنه “إذا ما تم نفي الشائعة وتلاها ظهور معلومات تؤكد ما جاءت به فذلك سيؤدي إلى فقدان الثقة بتلك المؤسسة».

وأكدت أن الوقوف في وجه الشائعات مسؤولية جماعية تتمثل في التزام الأفراد بعدم نشر أي معلومة دون التحقق من صحتها وتلك المسألة في حاجة إلى فرد واع ومدرك قادر على التمييز بين الخبر الصادق والشائعة.

وأفادت أنه يتعين على الجهات المعنية في الدولة نشر معلومات صحيحة ومتكاملة ومباشرة علاوة على الالتزام بالأمانة والشفافية في الرد على أي شائعة قد تثير قلق أو سخط الأفراد والحرص على متابعة الأجهزة المعنية في الدولة لكل ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي. وأكدت أهمية تطبيق القانون تجاه كل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد ف”التشدد مطلوب خاصة في ظل الظروف الصعبة التي نمر بها” مشيرة إلى “توافر شبكة كافية من القوانين التي تجرم الشائعات سواء قانون الجزاء الكويتي أو قانون المرئي والمسموع أو قانون الجرائم الإلكترونية».

مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في العالم واستنفار أجهزة الدولة لحماية المواطنين والمقيمين انتشرت ظاهرة سلبية قوامها الشائعات في شبكات التواصل الاجتماعي بما يؤثر سلبا على الاستقرار المجتمعي ويثبط جهود الحكومة في مكافحة الفيروس.

ويسارع مروجو تلك الشائعات دون أدنى مسؤولية أو حس وطني إلى إطلاق المعلومات المغلوطة في سياق مع حزمة القرارات والإجراءات الاحترازية التي تتخذها الحكومة تباعا لمواجهة هذا الوباء مما قد يؤدي إلى إثارة الهلع وإحداث البلبلة في صفوف المواطنين والمقيمين.

ولا يوجد تعريف علمي موحد للشائعة لكن ثمة اتفاقا على أنها تعني انتشار خبر وذبوعه بين الناس دون أن يستند إلى دليل أو يعرف له مصدر ويتداول بين العامة وغالبا ما تكون هذه الأخبار مثيرة لفصول المجتمع وتفتقر إلى المصدر الموثوق الذي يحمل أدلة على صحة الأخبار وبالطبع لإثارة الشائعات أهداف ومارب تتنوع هذه الأهداف تماشيا مع مبعثات مطلقيها.

وعدمت الجهات المعنية من خلال قنوات الإعلام الرسمي إلى توضيح مستجدات وتدابيات الفيروس دون مواربة من أجل وأد الشائعات وبث روح الطمأنينة مجتمعا.

وقد حذر أكاديميون كويتيون في لقاءات منفصلة مع (كوئنا) أسس الأحد من ضرر تزايد انتشار الشائعات في وقت الأزمات إذ تتسبب في إثارة الهلع والخلاف بين أفراد المجتمع وأكدوا أهمية المسؤولية المجتمعية في التصدي لأي معلومة من شأنها الإضرار بالسلم الاجتماعي.

ودعا الأكاديميون إلى ضرورة استقاء الأخبار من مصادر هدا الرسمية وشددوا في الوقت نفسه على ضرورة تطبيق القانون بحق مروجي الشائعات والالتزام بسرعة توفير المعلومات الشفافة والمتكاملة للمتلقى.

السلمان: سعادة بدعم وتشجيع وزارة الإعلام للمنتج الفني المحلي

انتهاء تصوير البرنامج الكوميدي «رتولي» للعرض الرمضاني في تلفزيون الكويت



عبدالله السلمان

كوميدي وشارك فيه عدد من النجوم. ومن السلمان التشجيع الدعم الذي تلاقبه المؤسسات الفنية المحلية من قبل وزارة الإعلام ممثلة بالوزير محمد ناصر الجبري، والوكيل مبررة سليمان الهويدي، والوكيل المساعد لقطاع التلفزيون سعود حمد الخالدي، لافتا إلى أن استقطاب واحتضان ودعم الصناعة الفنية المحلية بات يدفع الكثير من الفنانين الرواد والشباب والمؤسسات الإنتاجية الكويتية إلى تقديم أعمالهم، مشيدا بتوجه التلفزيون خلال العامين الماضيين في بعض الخارطة الرمضانية بالتركيز تماما على المنتج الفني المحلي من الدراما والبرامج مما أوجد مساحة خصبة من الحضور، ونحن كفنانين سعداء جدا بهذا المناخ الداعم المشجع.

«بلد الخير» وزعت المعقمات الصحية على 270 طالبا مبتعثا في المعهد الديني



توزيع المعقمات الصحية على الطلبة

الجميع للمسارعة بفرقة للكويت الذي اتخذ كشعار لحملة وطنية للجمعيات الخيرية وذلك بهدف مواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد. وأضاف أنه من منطلق مواجهة تداعيات وآثار فيروس كورونا على الشعب الكويتي وجهود الوقاية الصحية وتغطية احتياجات العمالة الوافدة والأسر المحتاجة والمتعففة آتت جمعية بلد الخير العمل على المساهمة الايجابية في ظل الظروف الراهنة.

أعلن رئيس جمعية بلد الخير سعد الراجحي أن جمعية بلد الخير ومن خلال (حملة كويتنا بخير)، (فرقة الكويت) التي تتناول كثير من الفعاليات قامت بتوزيع المعقمات والمواد الصحية على أكثر من 270 طالبا وطالبة من طلبة اللغات الدراسية في المعهد الديني. وقال الراجحي: إن جمعية بلد الخير سارعت إلى تلبية رغبة سمو أمير البلاد والتي جاءت في خطابه السامي بشأن دعوة

«الإنتاج الخليجي المشترك» تنجز 17 فلاشا للتوعية من «كورونا»



علي الرئيس

بالالتزام في البيت وعدم التجمعات وعدم الاختلاط بالمصابين والالتزام بقواعد الحجر المنزلي والتصدي للشائعات الكاذبة. وعن بقية الفلاشات قال: إنها تسلط على موضوعات وقضايا أخرى وستجد تلك الأعمال طريقها إلى جمهور المشاهدين في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف المخرج علي حسن أنه خلال زمن قياسي تم إنجاز أعمال اخراج فلاش (الهيح بالبيت) التي تؤكد وترسخ دور ومكانة مؤسسة الإنتاج البرامجي كبيت للإعلاميين الخليجين، وأيضاً كمنارة إشعاع وتوهج وكجناح إضافي يلحق به الإعلام في دول المنطقة.